المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/01/2014

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

25806/د

يلتمس سعيد لعوينة، الحامل لرقم الاعتقال 25806في شكايته التي توصلت بها "المساء" مساعدته والوقوف إلى جانبه بسبب ما يعانيه في السجن المحلي بن سليمان. ويقول المشتكي إنه مريض بمرض السكري والأعصاب وإنه عندما طلب الدخول إلى مصحة السجن المحلي طلب منه مبلغ مالي قدره 3000درهم لكن هذا المبلغ لا يتوفر عليه، ويقول إنه تعرض للسب والشتم وتم إدخاله إلى غرفة تضم 28 شخصا ويقول إن ظروفه جد مزرية وصحته في تدهور.

7/2963

تطوان

تقوية قدرات المنظمات العاملة في مجال الإعاقة

نظمت شبكة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بشمال المغرب، بتطوان مؤخرا، الورشة التكوينية الثالثة حول «نظام التقارير والشكاوى .. تطبيقات على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة». وأفاد بلاغ للشبكة، الأربعاء، بأن هذه الدورة التكوينية، التي نظمت بدعم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان، تدخل في إطار «مشروع تقوية قدرات المنظمات العاملة في مجال الإعاقة بشمال المغرب في التفاعل مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

واشتمل برنامج هذه الدورة التكوينية على ثلاثة محاور همت «آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان» و«إعداد ورفع التقارير .. مدخل نظري وتطبيقات على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» و«إجراء وإعداد ورفع الشكاوي .. مدخل نظري وتطبيقات على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

وسبق للشبكة أن نظمت، في وقت سابق، دورتين تكوينيتين تمحورتا حول موضوع «حقوق الإنسان .. مفاهيم وآليات» و«الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .. المضمون وآليات التتبع والرصد».

الوفي تدعو إلى تغيير في سياسات الهجرة

قالت نزهة الوفي النائبة البرلمانية المختصة في شؤون الهجرة والمهاجرين، إن اشكالية الهجرة أضحت اليوم تشكل في جميع دول العالم تقريبا، موضوع انشغال ونقاش مستمرين، ومصدرا مثيرا للجدل والسجال، يُسائل السلطات العمومية والمجتمع المدني والباحثين والآليات الدولية لحقوق الانسان، مشيرة إلى أن عدد المهاجرين عبر العالم وصل إلى حدود 2013، إلى 341 مليون مهاجر ومهاجرة، ووجهوا في العديد من الدول بمقاربة اتخذت طابعا أمنيا وأقل إنسانية.

وأوضحت الوفي التي كانت تتحدث في افتتاح لقاء دراسي نظمته أخيرا فرق الأغلبية بمجلس النواب، حول السياسة الجديدة للهجرة، أن المغرب كبلد "عابر للقارات" يشهد في العقود الأخيرة تحولات عميقة بحكم موقعه الاستراتيجي وموقعه الجغرافي بين أفريقيا و أوروبا، معتبرة أنه ومنذ إغلاق الحدود الأوروبية في وجه مهاجري دول الجنوب سنة 1990 ونتيجة لتدفق المهاجرين من دول جنوب الصحراء الساعين للهجرة الى القارة العجوز، تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقبال، وإقامة لعدد كبير من المهاجرين، مسجلة ارتفاعا للمواطنين الأوربيين أيضا خاصة الأسبان بمدن الشمال بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية .

وأضافت النائبة نفسها، أن المغرب خطا خطوات في تدبير شؤون المهاجرين، بعد المبادرة الملكية في الموضوع التي جاءت عقب تقديم المجلس الوطني لحقوق الانسان والمندوبية الوزارية لحقوق الانسان لوثيقة مشتركة في يوليوز 2013، مشيرة إلى أن السياسة الجديدة لهجرة في المغرب تدخل في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية التي تعزز المساواة في الحقوق بين المواطنين والأجانب في وضعية غير قانونية وصولا إلى مشاركة الأجانب في الانتخابات المحلية شريطة المعاملة بالمثل.

واعتبرت الوفي أن السياسية الجديدة للهجرة بالمغرب، فرصة من أجل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المغرب و بلدان الشمال، خاصة الاتحاد الأوربي، مسجلة معاناة المغرب بشكل بنيوي بسبب موقعه الاستراتيجي من جهة، وكذا بسبب تأثيرات السياسة الأوروبية الصارمة لمراقبة الحدود الخارجية من جهة أخرى منذ توقيع اتفاقية مراقبة الحدود بين المغرب ولإتحاد الأروبي.

كما اعتبرت المتحدثة أن من المفروض في السياسة العمومية التي رسمت توجهاتها المبادرة الملكية أن تهدف الى إحداث تغيير جذري في سياسات الهجرة واللجوء، في سياق مؤسساتي وسياسي يتميز باعتراف دستوري رسمي بالمساواة في الحقوق بين المواطنين المغاربة والأجانب، وأن من شأنها تطوير التعاون الإقليمي وتعزيز العمل المشترك للوصول إلى حكامة دولية متجددة لهذه الإشكاليات، بهدف حماية المهاجرين، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويمكن من مكافحة فعالة لمشاعر الكره والرفض للأجانب.

وأشارت الوفي إلى أن المغرب بشروعه في تدبير ملف الهجرة يضع نفسه أمام تحدي إعطاء مقاربة انسانية حقوقية لمسألة الهجرة تتجاوز المقاربة الأمنية المحضة موضحة أن السياسة الجديدة للهجرة التي تبناها المغرب، عرفت تفاعلا إيجابيا لعدد من مكونات المجتمع المدني والنقابي والسياسي مع هذا التطور وأكدت استعدادها للانخراط في بلورة السياسة الجديدة للهجرة في المغرب.

http://www.hespress.com/permalink/106701.html

دعوة لاستثمار التقارير التي تشخص الوضع في الأقاليم الجنوبية للمملكة في بلورة مقاربة جديدة لتدبير ملف الوحدة الترابية للمملكة

الرباط/ 09 يناير 2014 /ومع/ دعا رئيس مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، أنس الشاوي، اليوم الخميس بالرباط، إلى استثمار التقارير التي تشخص الوضع في الأقاليم الجنوبية في بلورة مقاربة جديدة لتدبير ملف الوحدة الترابية للمملكة.

وقال السيد الشاوي، في لقاء نظمته المؤسسة بمناسبة الذكرى ال 22 لرحيل الزعيم الحزبي عبد الرحيم بوعبيد، حول "القضية الوطنية"، إن "عناصر تشخيص الوضع موجودة بين أيدينا، من خلال عدة تقارير منها تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية"، داعيا إلى "استثمار هذه التقارير في بلورة مقاربة جديدة تساير التطور المؤسساتي الذي عرفه المغرب، من جهة، والتحولات الجيو-استراتيجية التي عرفتها المنطقة من جهة ثانية".

واعتبر أن ملف الصحراء المغربية "يقتضي إدخال تعديلات على المقاربة المتبعة على المستويين الداخلي والخارجي"، مبرزا في هذا الصدد "أهمية اعتماد أسلوب المكاشفة والصدق والحوار الصريح والبناء في تشخيص الأوضاع في أقاليمنا الجنوبية، ومن ثم محاولة بلورة مقاربة جديدة لمعالجة ملف الصحراء المغربية".

وأوضح أن هذه المقاربة تقتضي أيضا "الاعتراف بأخطائنا كيفما كانت والعمل على تداركها ومعالجتها، وضرورة تقبل جدال الآخرين، وسماع آرائهم والبحث عن طرق لإقناعهم". من جانبه، اعتبر الكاتب الأول الأسبق للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، محمد اليازغي، أن الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمغرب يستلزم الاشتغال على ثلاثة مستويات. وقال إنه لا بد أن يتم العمل، في مستوى أول، في اتجاه ضمان وتحقيق الإصلاحات التي جاء بها دستور 2011، مما "سيمثل حماية قوية لوحدتنا الترابية" مضيفا أنه يتعين في مستوى ثان يرتبط بالبعد الإقليمي العمل في اتجاه بناء هياكل اتحاد المغرب العربي". أما المستوى الثالث والمرتبط البعد الدولي، فأبرز السيد اليازغي أنه يتعين على المغرب "الذي نجح في إقناع مجموعة من حكومات دول العالم بشرعية قضيته، خوض معركة إقناع الرأي العام داخل هذه الدول"، مؤكدا من ناحية أخرى على ضرورة التشبث بمطلب إحصاء ساكنة مخيمات تندوف وبذل مزيد من الجهود على مستوى مجلس الأمن الدولي.

أما وزير الشؤون الخارجية والتعاون السابق، سعد الدين العثماني، فاعتبر أن خصوم الوحدة الترابية للمملكة خسروا رهان مواجهة المغرب على المستوى السياسي نظرا لضعف أطروحتهم وتفوق المقترح المغربي مما دفع بهم للجوء لخيارات أخرى. وبالنسبة للسيد العثماني فهذا الانتقال من المواجهة السياسية إلى ميادين أخرى، مثل حقوق الإنسان، يعد في حد ذاته مكسبا ونقطة قوة للجانب المغربي، مشددا في الحين ذاته، على ضرورة التركيز على تطوير منظومة حقوق الإنسان في المملكة.

حضر هذا اللقاء مسؤولون مؤسساتيون وشخصيات سياسية وفعاليات من المجتمع المدني ، من بينها رئيس الحكومة، عبد الإله بن كيران، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، ووزير السكنى وسياسة المدينة، محمد نبيل بن عبد الله، ورئيس الجماعة الحضرية للرباط، فتح الله والعلو، ورئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد النشناش.

http://www.menara.ma/ar/2014/01/09/968730-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D8%AE%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9.html

الجزائر، البوليساريو، كيري كينيدي لوبيات تدافع عن سراب بأموال الفقاقير

في كل مرة عندما تتقاطر معلومات وأنباء عن قرب وصول كريستوفر روس المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة في الصحراء المغربية منذ 2009 لمباشرة مشاوراته حول حلحلة الوضع التفاوضي بالمنطقة وإيجاد حل سياسي، حتى تتجند الآليات الدعائية لخصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية في كل الاتجاهات وبكل الوسائل وعبر مختلف العواصم ومن أعلى جميع المنابر وذلك من اجل تأكيدهم بعدم تراجعهم عن منطقهم الوحيد القائل بأطروحة الانفصال وتقرير المصير الذي تجاوزته كل الأجندات الدولية بدعم أممي لمبادرة الحكم الذاتي المشهود لها بالجدية والمصداقية.

مؤخرا خرجت كيري كيندي رئيسة مركز "روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان" والمناصرة لأطروحة البوليساريو الانفصالية بدعم من أموال البترول الجزائري، في مقال على إحدى الصحف الفرنسية متجندة للدفاع عن البوليساريو كعادتها وبتكرار ادعاءات لا أساس لها من الصحة على ارض الواقع، بادعائها كذباً وبهتاناً بغياب مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء حيث أن مسألة توسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء لم يؤكدها المقررين الخاصين الذين زاروا المغرب، وقد فندت الأمم المتحدة كل ادعاءات كيري عبر الإشادة والتنويه بالعمل الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالمغرب كآلية قالت عنه انه "يتمتع بالمهنية والإستقلالية والمصداقية".

وقد سبق أن كتب الصحافي الأميركي الشهير "ريتشارد مينيتر" في يومية "دايلي كالر" أنه "كان من الممكن أن تستلهم (كيري كينيدي) أفضل لو ألقت نظرة على الروابط الوثيقة بين جبهة البوليساريو والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التنظيم الذي لا يخفي كراهيته للعالم الغربي بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص".

وعندما نقرأ عما كتبته والدتها اثيل كينيدي بـ"أن الناشطين في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم في حاجة ابنتها"، نقول ألا تعرف هذه المرأة أن ابنتها باعت حقوقها لشيطان المال؟ وكيف يمكن الوثوق في نزاهة ونظافة كيري كينيدي المدافعة الشرسة عن الباطل وهي التي مَثُلَتْ في التاسع من أكتوبر الماضي أمام محكمة نيويورك بتهمة تعاطي المخدرات والتسبب في حادث سير تحت مفعولها ورفض قاضي المدينة تبرئتها وقرر متابعتها في حالة إطلاق سراح؟

مؤخراً وفي اجتماع لشباب البوليساريو كان واضحاً أن النبرة التي كانت طاغية على أحاديث قياداتهم تحمل الكثير من الانهزامية وذلك في استدعاء مصطلحات ومفاهيم أجمعت كل الدول والمنظمات على تجاوزها، ونتساءل هنا عن مدى فهم تلك القيادات الفاسدة لمعنى كونية حقوق الإنسان وهم الذين ينتهكونها في ابسط تعاملاتهم مع المحتجزين المغاربة بمخيمات تندوف؟ وكيف يتحدثون أمام شبابهم عن استقلال الصحراء وهم يستدعون إسبانيا التي كانت تحتل أقاليم المغرب الجنوبية للدفاع عن مشروعهم الانفصالي؟

ولا يمكن في الآن نفسه الاعتماد على مصداقية شباب ثبت في تقرير سابق لمجموعة التفكير الأميركية "كارنيجي إندومنت" أنه "متورط في تهريب المخدرات بالمنطقة وأضحى حقيقة مثيرة للقلق".

بلا أدنى احترام للذكاء المغربي والعالمي ندد المشاركون في هذا الاجتماع باتفاقية الصيد البحري التي ابرمها المغرب مع الاتحاد الأوروبي حسب ما تقتضيه الأعراف الدولية في ممارسة الدول لسيادتها، اتفاقية من المفروض أنها تعود بالنفع على كافة المواطنين المغاربة بلا استثناء من شمال المغرب إلى جنوبه ونعتبرها مزايدات نتيجة فشل اللوبي الداعم للجزائر والبوليساريو بين أروقة الاتحاد الأوروبي.

شهادات مختلفة في السنوات الأخيرة فندت كل ادعاءات هذا الكيان الوهمي ومن يدافع عنه بالتزامه بتلك المبادئ التي ينادي بها كل يوم وفي كل المحطات، حيث جاء في تقرير نشر برسم سنة 2012 بواشنطن عن المركز الدولي للدراسات حول الإرهاب التابع لمعهد بوتوماك أن "مخيمات تندوف التي توجد تحت نفوذ ميليشيات البوليساريو تحولت إلى أرض خصبة لتجنيد شبكات إرهابية ومهربين من كل الأصناف وعصابات إجرامية وبالتالي فإن إغلاقها بدأ يكتسي طابع الأولوية".

الشيء نفسه أوضحه الخبير الأميركي في معهد "انتربرايز" السيد مايكل روبين،الذي جاء مؤكدا على أن البوليساريو مجرد بيدق يحركه نظام الجنرالات بالجزائر حسب الحاجة وبطريقة انتهازية بالقول انها "مجرد دمية في يد النظام الجزائري، ومن بقايا الحرب الباردة البائدة". وأبدى مايكل روبين اسفه واستهجانه من الرفض الجزائري و"البوليساريو" المتكرر والمفضوح السماح للأمم المتحدة بالقيام بإحصاء سكان مخيمات تندوف التي طغت فيها روائح الفساد والانتهاكات المتكررة للحقوق وغياب فاضح لأبسط متطلبات الحياة الكريمة، وجاء في قوله أن "كل موقف متجاهل في مواجهة الفساد المستشري في مخيمات تندوف لن يكون إلا إهدارا للمساعدات الدولية، لكن أيضا تهديدا متزايدا للأمن القومي الأميركي".

الجزائر ضالعة في مشكل الصحراء وإشاعة كل أشكال الفوضى في المنطقة وإعاقة آليات إيجاد الحل السلمي رغم أن رئيس دبلوماسيتها رمضان لعمامرة يكافح جاهدا من اجل إثبات العكس، لكن تأبى البوليساريو وعلى لسان زعيمها إلا أن تشكر عبد العزيز بوتفليقة لدعمه لكل مراحل ما اسماه "كفاح الشعب الصحراوي من أجل استقلاله". أليست هذه إدانة واضحة للنظام الجزائري في دعم حركة انفصالية مسلحة والتي أثبتت كل التقارير على ارتباط قياداتها بالإرهاب والفساد؟ سؤال مشروع نطرحه على وزير خارجية الجزائر.

http://www.algeriatimes.net/algerianews26970.html

الجزائر، البوليساريو، كيري كيندي لوبيات تدافع عن سراب بأموال الفقاقير

رمضان لعمامرة الذي لا زال تفكيره القديم مرتبطا بحالة ذلك الشاب المغربي الذي تحمس وعبر عن رفضه لممارسات نظام الجزائر ضد المملكة فانزل علم الجزائر من على سطح قنصليتها، والقضاء المغربي قال كلمته في هذه النازلة وانتهى الأمر بالنسبة للمغرب.

لكن وزير خارجية الجزائر في آخر تصريحاته أراد أن يتنصل من مسؤولية بلاده في تدهور العلاقات مع المغرب وما يشهده هيكل الاتحاد المغاربي من جمود، وذلك بتغليط الرأي العام داخل بلاده والعالم بادعائه أن حماية الاتحاد يحتاج إلى أساسين الأول ينهض على القيم والآخر على المصالح. بالطبع فهما المبدآن اللذان يفهمهما نظام الجزائر وربيبته البوليساريو وكل المناوئين بشكل مقلوب واستغلالي مشين ضد مصالح المغرب وشرعية مطالبه.

المغرب لا يحتاج إلى دروس في كيفية التعامل المرتكز على القيم الحقيقية والمصالح المتناغمة مع المبادئ الإنسانية فكلام رمضان لعمامرة حول احترام بلاده لسيادة الدول وأن ليس للجزائر نية توسعية على حساب أحد، نجده حديثا للاستهلاك الإعلامي وذراً الرماد في العيون.

فأكبر تدخل في شؤون الدول في العصر الحديث هو ما يفعله النظام الجزائري في دعمه اللامحدود لحركة انفصالية تسمى البوليساريو تهدد امن واستقرار المنطقة بأكملها.

إن امتلاك الجزائر لاقتصاد ريعي معتمد على النفط ويوفر عملة ضخمة يعمي الأعين والعقول على علاقات حسن جوار مع المملكة المغربية ليست مبنية على منطق الاستحواذ، ألا يقرأ حكام الجزائر ما يحدث في "غرداية" على انه مقدمة لحركة قادمة لمواطنين جزائريين ينشدون الحقوق والحريات والكرامة كباقي الشعوب الأخرى، ويأملون في الاستفادة من ثروتهم الطبيعية بدل صرفها على لوبيات في الخارج والداخل تدافع بواسطتها عن سراب البوليساريو؟ انه فشل ذريع لتحالف كيري كينيدي والبوليساريو بدعم كبير من أموال النظام الجزائري في المصداقية والشرعية.

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدارالبيضاء سطات، لقاءً تواصليا مع الجمعيات النسائية حول موضوع "التنسيق من أجل إقرار المساواة وعدم التمييز القائم على النوع"، اليوم، بفندق "إيبيس" بمدينة الجديدة ابتداء من الساعة الرابعة عصراً. وأفاد بيان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللقاء يندرج في إطار الأهمية التي توليها اللجنة الجهوية لضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال النهوض بحقوق النساء، ويهدف إلى تطوير الحوار والشراكة في هذا المجال.

تذمر واستياء داخل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير

علم من مصادر مطلعة أن حالة من الاستياء و التذمر تسود بين أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير بسبب البطء الشديد في عمل هذه اللجنة وتحركاتها، والتي لا يوجد له أثر كبير على أرض الواقع إلى درجة أن المواطنين لا يتعاملون مع هذه اللجنة بالشكل المطلوب.

وأضاف مصدر من داخل اللجنة أن جميع الأعضاء يمتنعون عن المبادرة لفعل أي عمل قد يدفع بحقوق الإنسان بالجهة إلى الأمام بفعل تعقد الإجراءات والانتظارية، حيث يجب طرح الفكرة وانتظار قبولها، بالإضافة إلى انتظار وضع الميزانية المخصصة لها إذا كانت مرتبطة بنشاط حقوقي، حيث يتم مراسلة رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط وانتظار رده، والذي قد يطول لأسابيع إن لم يكن لأشهر، حيث يمكن أن تلقى الفكرة القبول أو الرفض، وفي هذا التأخير يقول المصدر قد لا يصبح للنشاط الحقوقي أي أهمية، خصوصا إذا كان مرتبط بسياق زمني معين.

وفي حالة تم قبولها فيجب انتظار أسابيع أخرى قبل تخصيص اعتمادات مالية لها. وبحسب بعض المعلومات فإن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير تعاقدت مع أحد الممونين بالمدينة والقريب من مقر اللجنة الجهوية من أجل تأمين تمويل بعض الأنشطة التي تقوم بها اللجنة، بالشاي والحلويات والماء، لكن رغم هذا التعاقد يجد أعضاء اللجنة صعوبة في الحصول على هذه الأشياء بالمدن التابعة للجنة الجهوية كتيزنيت، طاطا أو سيدي افني.

وأضاف المصدر أن حالة التذمر بلغت أقصى درجاتها عندما بلغ إلى علم أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير أن المجلس الوطني بصدد إعداد تقرير سنوي حول الحالة الحقوقية بالمغرب، هذا التقرير الذي يتم إعداده بصفة فردية وعلى الصعيد المركزي دون الاستناد إلى تقارير اللجان الجهوية، والتي وصفها المصدر بأنها لجان للتأثيث والديكور فقط.

مما أدى بهذه الأخيرة وخصوصا لجنة أكادير إلى التعبير عن استيائها من هذا العمل، وهو الاستياء الذي وصل صداه إلى المجلس الوطني، حيث تم الاتصال باللجان الجهوية لحقوق الإنسان على صعيد الجهات وطلب إرسال تقاريرها الحقوقية إلى المكتب المركزي للمجلس الوطني لحقوق قصد إدراجه في التقرير النهائي.

محمد سليماني- الأخبار

http://www.agadirnews.info/%D8%AA%D8%B0%D9%85%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88

DROITS DE L'HOMME

Le Maroc honore ses engagements en matière de prévention de la torture

4735/35-36

■ Après sa ratification du protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture, le Maroc doit créer un mécanisme national et indépendant de prévention de la torture.

■ Le CNDH serait le mieux disposé à créer ce mécanisme, avec comme mission de faire des visites impromptues aux centres de détention. La société civile insiste surtout sur son indépendance.

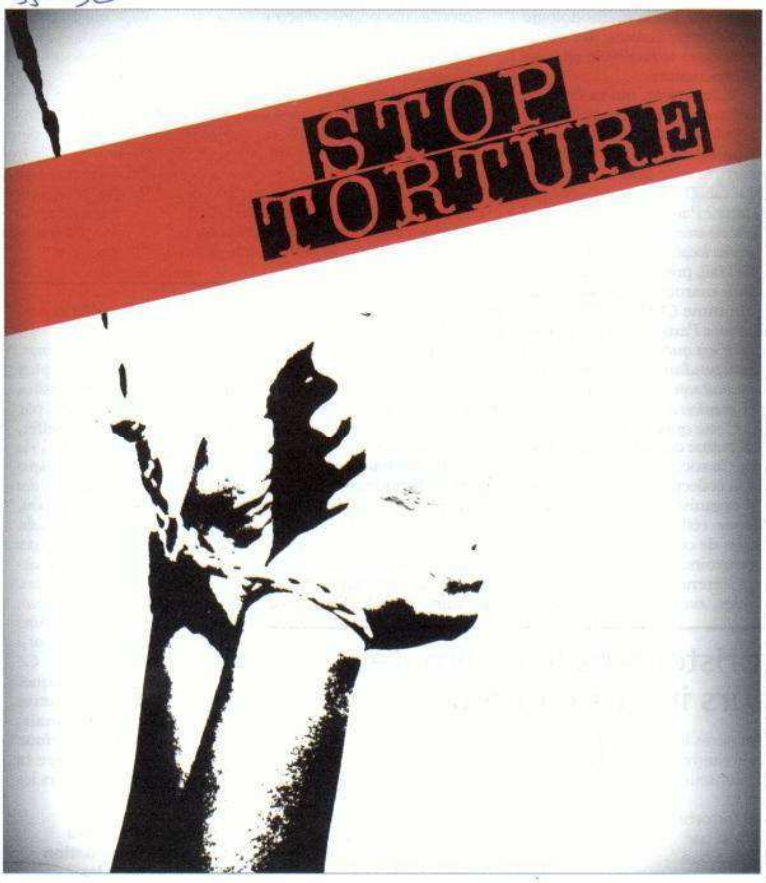

Décidément l'année 2014 ne cesse d'apporter son lot de bonnes nouvelles en rapport avec les droits de l'homme. Il y a d'abord les abolitionnistes de la peine de mort qui espèrent que cette année soit la bonne pour voir la peine capitale éradiquée de notre code pénal ; il y a ensuite les féministes qui attendent que le code de la famille soit expurgée de ses dispositions discriminatoires à l'égard des femmes conformément à la nouvelle Constitution ; il y a encore le Forum mondial des droits de l'homme qui tiendra sa deuxième édition cette année au Maroc. Et, il y a enfin, cette déclaration, péremptoire, de Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) : *«L'année 2014 sera celle de la fin de la torture»*. Faite à la fin de 2013, cette promesse n'a pas échappé aux observateurs et défenseurs des droits de l'homme. Elle a été faite à l'occasion de la visite au Maroc du Groupe de travail des Nations Unies sur la détention arbitraire (GTDA) le 9 décembre dernier, dont le rapporteur, El Hadji Malick Sow, avait par ailleurs salué le gouvernement marocain qui a facilité *«sans restriction»*, l'accès des membres du groupe à tous les lieux de détention. Un Maroc sans torture dans les commissariats lors des gardes à vue et des interrogatoires, et dans les prisons et autres centres de détention ? Ce n'est peut-être plus un rêve, dans un pays où seulement parler de torture et de traitements dégradants et inhumains, pratique pourtant courante et reconnue pendant les années de plomb, était en soi un sujet tabou. Jusqu'à récemment, et M. El Yazami le reconnaît implicitement, le Maroc n'était pas encore à l'abri de telles pratiques. En septembre 2011, à l'occasion du conclave de Rabat, des institutions nationales des droits de l'homme en Afrique (INDH), sur invitation du CNDH, il a reconnu que dans les pays d'Afrique *«la torture reste loin d'être éradiquée, en raison du faible engagement des Etats, de l'instabilité politique dans la région, de l'absence d'une justice indépendante et impartiale, des freins mis à l'action de la société civile, de l'absence de politiques nationales ambitieuses et intégrées en matière d'éducation aux droits de l'homme»*.

Une année plus tard, en octobre 2012, le CNDH produit son fameux rapport thématique sur l'état des prisons, après enquête sur le terrain de plusieurs semaines, pour dénoncer les *«dysfonctionnements»* qui entachent le système pénitentiaire marocain : traitements cruels et dégradants des prisonniers, situation précaire des femmes et des mineurs, encombrement dans les prisons, avec *«la persistance d'exactions à l'encontre des détenus commises par le personnel des prisons visitées, ce qui constitue,* selon le rapport, *une violation des lois régissant les établissements pénitentiaires et de toutes les conventions pertinentes qui considèrent de tels agissements comme des formes de traitements cruels, inhumains ou dégradants»*.

Le Maroc a réalisé des avancées même s'il y a encore des efforts à fournir

Et n'oublions pas l'épisode de la visite effectuée au Maroc par Juan Mendez, le rapporteur spécial de l'ONU sur la torture (un ancien détenu politique sous la dictature militaire en Argentine), en septembre 2012, avec un rapport à la clé sur la pratique de la torture dans notre pays. Le rapporteur onusien s'est dit particulièrement *«préoccupé par la loi antiterroriste (n° 03-03), par le délai de garde à vue pouvant aller jusqu'à trois périodes consécutives de quatre-vingt-seize heures sans possibilité d'accès à un avocat, sauf pour un entretien sous surveillance d'une demi-heure à mi-période»* (voir encadré). Voilà pour le constat : les organismes internationaux considèrent en effet que le Maroc devra encore faire des efforts pour lutter et prévenir contre la pratique de la torture. L'année 2014 sera-t-elle décisive, comme l'annonce M. El Yazami ?

En tout cas, ces trois dernières années, avec surtout l'installation du CNDH dans la foulée des révolutions arabes

.../...

BIENTÔT UN MÉCANISME DE PRÉVENTION DE LA TORTURE AU MAROC ?

.../...

et du Mouvement du 20 février, le Maroc a fait un pas important dans la lutte contre la torture, au plan normatif du moins. Et il ne peut faire autrement car la nouvelle Constitution l'y oblige puisqu'elle condamne clairement *«la torture, la détention arbitraire et la disparition forcée»*.

Le Maroc a certes adhéré depuis juin 1993 à la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, mais il fallait pour être en règle avec ses engagements internationaux ratifier le protocole facultatif se rapportant à cette convention. Après hésitation de plusieurs années, et sur exhortation du CNDH, le Parlement marocain finit par voter ce protocole en février 2013, pour qu'il soit enfin publié au Bulletin officiel (N° 6166 du 4 juillet de la même année).

Il reste maintenant une seule formalité : le dépôt des instruments de ratification auprès des organes onusiens. Et, outre ce dépôt, il faudrait créer un mécanisme indépendant pour la prévention de la torture et les autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Lequel mécanisme est censé faire le suivi de l'application de cette convention, et effectuer des visites régulières et impromptues aux lieux de détention, l'un des moyens jugés selon l'Association de prévention de torture (APT) *«les plus efficaces pour prévenir la torture et autres formes de mauvais traitements, dans le respect de la dignité humaine»*.

Rappelons que l'APT est un organisme international qui soutient les gouvernements, les systèmes judiciaires, les institutions des droits de l'homme et la société civile dans le monde entier à lutter contre la torture. Il a d'ailleurs tout un programme de monitoring des lieux de détention qui offre des formations et une expertise sur la méthodologie des visites, élabore des outils pratiques et facilite le partage d'expériences.

Maintenant, qui va créer ce mécanisme dont parle le protocole facultatif de la convention internationale contre la torture ? Le gouvernement ? Le CNDH ? Sera-t-il créé par dahir ? Par décret ? *«Peu importe qui va créer et comment ce mécanisme local,* répond Mohamed El Haij, président de l'Association marocaine des droits de l'homme (AMDH), *l'essentiel comme l'exige le protocole facultatif est que ce mécanisme soit indépendant et qu'il mène son travail sans subir l'influence ou la pression de quiconque»*.

Cette question est d'ailleurs débattue depuis plusieurs mois par la société civile marocaine. Un collectif de plusieurs ONG a organisé plusieurs réunions pour réfléchir sur la constitution de ce mécanisme, sur ses pouvoirs, ses moyens d'action et l'étendue de ses prérogatives, *«mais ces réunions n'ont pas encore débouché sur des conclusions»*, informe Abdelilah Benabdesslam, membre de ce collectif. Une autre question : comment ce mécanisme pourra-t-il contrôler ce qui se passe dans les commissariats pour savoir s'il y a ou non torture et traitement inhumains et dégradants ? Il n'y a pas que les centres de police, constate l'APT, qui devront être contrôlés, mais aussi les hôpitaux psychiatriques, les centres de détention pour migrants..., tous les lieux *«où il y a des êtres vulnérables et particulièrement exposés aux violations des droits de l'homme»*. Le moyen de contrôle le plus efficace consiste en des visites indépendantes de centres par le mécanisme créé à cet effet, car, comme le décrit l'APT, *«la personne détenue dépend presque entièrement des autorités et des agents publics pour sa protection, ses droits et ses besoins essentiels. La personne privée de liberté a des moyens très limités, voire inexistants, d'influencer son propre sort. Dans pareille situation, il existe un risque inhérent d'abus. Les visites de contrôle indépendantes visent à réduire et atténuer ce risque»*. Ce type de visites réduit les risques d'usage de la torture et autres mauvais traitements, mais, faut-il le souligner, contribue également à consolider la confiance du public envers les institutions.

Les visites des lieux de détention et l'installation des caméras dans les commissariats : deux outils de prévention de la torture

Il y a donc les visites indépendantes et impromptues aux lieux de détention effectuées par le mécanisme national indépendant qui devra être installé, mais il y a aussi, comme c'est pratiqué dans nombre de pays ayant ratifié le protocole facultatif de la convention internationale contre la torture, l'installation de caméras dans les salles d'interrogatoire. Ce système, par expérience, a permis dans les pays l'ayant adopté une *«diminution des cas de torture de 80%»*, selon plusieurs estimations. Le Maroc franchira-t-il ce pas ? Ce n'est pas impossible, et M. El Yazami lui-même, dans la même déclaration où il a promis la fin de la torture en 2014, aura parlé aussi du système des caméras dans les centres de police. Contactés à plusieurs reprises par *La Vie éco* pour s'expliquer sur ce point, ni Driss El Yazami ni Mohamed Sebbar, respectivement président et secrétaire général du CNDH, n'ont été joignables. Une chose est sûre, tout indique que la création du mécanisme national indépendant de lutte contre la torture est pour bientôt, mais cela prémunira-t-il pour autant le Maroc des traitement cruels et dégradants dans les commissariats ? Et il y a surtout cette fameuse loi antiterroriste adoptée en 2003 par le Maroc suite aux attentats du 16 Mai de la même année qui inquiète les ONG marocaines des droits de l'homme et le comité de l'ONU contre la torture, par la longueur de la période de garde à vue, ce qui crée en soi des occasions de torture.

Une loi qui *«doit être revue, corrigée et réactualisée»*, afin que *«les incriminations soient plus précises et les délais de garde à vue réduits»*, a recommandé le rapporteur du Groupe de travail des Nations Unies sur la détention arbitraire lors de sa récente visite en décembre dernier au Maroc (voir encadré) ■

JAOUAD MDIDECH

Juan Mendez, le rapporteur spécial de l'ONU sur la torture, sera de retour au Maroc début 2014

A la suite de la visite de Juan Mendez, rapporteur spécial de l'ONU sur la torture en septembre 2012, un rapport a été produit où ont été dénoncés les mécanismes de plainte actuellement en place, jugés «ni efficaces ni indépendants». Le rapporteur avait recommandé aux autorités marocaines d'accepter «à tout stade du procès, les allégations de torture et de mauvais traitements». Il a demandé que les tribunaux soient «tenus d'ouvrir d'office une enquête lorsqu'il y a des motifs raisonnables de croire que des actes de torture ont été commis ou que des mauvais traitements ont été infligés». Un bon point quand même pour le Maroc, il a été élu en 2013 pour trois ans au Conseil des droits de l'homme de l'ONU (CDH), ce qui, en soi, conforte sa position sur le plan international. Et cette bonne nouvelle n'est pas venue seule, en septembre 2013, la magistrate marocaine Saadia Belmir a été réélue membre du Comité des Nations Unies contre la torture. Tout cela n'empêche pas le même rapporteur onusien de revenir à la charge et de programmer en ce premier semestre 2014 une nouvelle visite au Maroc pour s'assurer de suites données aux recommandations figurant dans son rapport (publié en mars 2013). Par ailleurs, une délégation conduite par El Mahjoub El Hiba, le délégué interministériel aux droits de l'homme, effectua en novembre dernier une visite à Genève pour rencontrer le même Juan Mendez au siège du CDH. Ce dernier demanda alors à la délégation de préparer des réponses écrites du Maroc sur ses engagements visant à mettre un terme à la pratique de la torture ■

La loi antiterroriste dans le collimateur des observateurs internationaux

Votée quelques jours seulement après les attentats du 16 mai 2003, la loi antiterroriste est jugée «liberticide» par les défenseurs des droits de l'homme. D'abord la caractérisation de l'incitation au terrorisme n'est pas suffisamment bien définie par cette loi ; la période de garde à vue que cette loi impose est jugée ensuite excessive et contraire aux droits de l'homme : trois périodes consécutives de quatre-vingt-seize heures sans possibilité d'accès à un avocat. Par ailleurs, le comité de l'ONU contre la torture dans son rapport périodique rendu public en 2012 «note avec préoccupation que la loi n°03-03 de 2003 contre le terrorisme ne contient pas de définition précise du terrorisme, pourtant requise par le principe de légalité des infractions, et inclut les délits d'apologie du terrorisme et d'incitation au terrorisme, qui pour être constitués, ne doivent pas forcément être liés à un risque concret d'action violente». Le Comité de l'ONU rappelle, en outre, à l'Etat marocain que «les mesures de lutte contre le terrorisme doivent être appliquées dans le plein respect du droit international relatif aux droits de l'homme». Plus de dix ans après son adoption, la loi antiterroriste est plus que jamais dénoncée et sa révision est à l'ordre du jour, d'après le contenu même de la Constitution de 2011, vu les dépassements qu'elle induit. Comme la non-vérification des déclarations des prisonniers sur les tortures qu'ils auraient subies lors de leurs interrogatoires et de leurs aveux dans les locaux de la police et de la gendarmerie. En réaction à cela, le ministre de la justice et des libertés Mustapha Ramid a considéré lui-même (comme le rapporte le quotidien arabophone «Akhbar Al yaoum» du 22 décembre) que la loi antiterroriste sera révisée et que le dialogue sur la réforme de la justice a recommandé d'enregistrer les interrogatoires, sachant que la torture n'est plus une pratique systématique au Maroc ■